الأمم المتحدة
A/80/376
الجمعية العامة
Distr.: General
12 September 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 24 من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

دور التجارة الدولية في ضمان الأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدِّم هذا التقرير، الذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة 227/79، رؤى وتوصيات من أجل منظومات للأغذية الزراعية تتسم بالكفاءة والاستدامة وشمول الجميع والقدرة على الصمود. ويقيّم التقرير على وجه التحديد العلاقة بين التجارة والأمن الغذائي ودور التجارة الدولية في مكافحة الجوع وجميع أشكال سوء التغذية. وفي التقرير، يسلط الأمين العام الضوء على أهمية تجارة الأغذية الزراعية العالمية للتنمية المستدامة، بما في ذلك اتساق السياسات مع الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتُحسِّن الشبكات التجارية الفعالة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات مثل الجوائح والظواهر المناخية القصوى. وللأسواق المتسمة بالشفافية والنظام التجاري المنفتح وغير التمييزي أهمية بالغة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ومثلما طلبت الجمعية العامة في قرارها 169/78، يتضمن هذا التقرير أيضاً فرعاً عن الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدِّم للوثيقة.

25-14696 (A) 300925 091025

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - إن التقدم المحرز غير كافٍ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع، بحلول عام 2030. ويتطلب انعدام الأمن الغذائي المستمر، الذي يفاقمه التباطؤ الاقتصادي والنزاعات والتوترات الجيوسياسية والظواهر المناخية، استجابات سياساتية فعالة. وتساهم منظومات الأغذية الزراعية المتسمة بالاستدامة وشمول الجميع والقدرة على الصمود في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 - وتؤدي التجارة الدولية دوراً رئيسياً في الأمن الغذائي والتغذية، ويمكنها تحسين توافر الغذاء ويُسْر تكلفته واستقراره. ويمكن أن تؤدي القيود المفروضة على التجارة وتعطل سلاسل الإمداد إلى زيادة مواطن الضعف، خاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل المنخفض والمعتمدة على استيراد الأغذية.

3 - ويتضمن هذا التقرير مساهمات من منظومة الأمم المتحدة، ويستقي معلوماته من الأدبيات السائدة ومن نتائج المناقشات ذات الصلة التي دارت في عامي 2024 و 2025[(1)].

ثانيا - التقدم المحرز والتحديات المصادَفة في سبيل بلوغ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة

ألف - الوضع العالمي للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

4 - يُظهر الجوع في العالم، الذي يقاس بمعدل انتشار نقص التغذية، علامات تحسن في السنوات الأخيرة. وقد بدأ معدل انتشار نقص التغذية (المؤشر 2-1-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) في الارتفاع ببطء في عام 2017 ثم ارتفع بشكل حاد في عامي 2020 و 2021 في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). غير أن أحدث تقييم يشير إلى إحراز تقدم مشجع في الفترة من 2022 إلى 2024. وقد واجه ما يقدر بنحو 8,2 في المائة من سكان العالم الجوع في عام 2024، أي بانخفاض عن نسبة 8,5 في المائة في عام 2023 و 8,7 في المائة في عام 2022[(2)].

5 - وتشير التقديرات إلى أن ما بين 638 مليونا و 720 مليونا من الأشخاص في العالم (ما بين 7,8 و 8,8 في المائة من سكان العالم) قد واجهوا الجوع في عام 2024. وإذا أخذ بالتقدير الأوسط (وهو 673 مليوناً أو 8,2 في المائة)، يتضح أن هناك انخفاضا قدره 15 مليوناً (8,5 في المائة) مقارنة بعام 2023 و 22 مليوناً (8,7 في المائة) مقارنة بعام 2022.

(1) وردت مساهمات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(2) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025: Addressing High Food Price Inflation for Food Security and Nutrition* (Rome, 2025).

6 - ويهدف المؤشر 2-1-2 - انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي - إلى تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الأوسع نطاقًا المبين في الغاية 2-1 من أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان حصول جميع الناس على الغذاء المأمون والمغذي والكافي على مدار السنة.

7 - وكان مدى انتشار حالات المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على الصعيد العالمي يبلغ حوالي 2,3 بليون شخص في عام 2024، بانخفاض طفيف أيضاً بنحو 10 ملايين شخص مقارنة بالعام السابق، لكن هذا المدى ظل أعلى بمقدار 335 مليون شخص عن مستوى ما قبل الجائحة لعام 2019. ومن بين هؤلاء الـ 2,3 بليون شخص، كان 828 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

8 - ومن بين مؤشرات الحالة التغذوية للطفل، لم يطرأ تغير كبير سوى على التقزم، حيث تحسنت نسبته من 26,4 في المائة في عام 2012 إلى 23,2 في المائة في عام 2024. ولم تحدث تغيرات كبيرة على المستوى العالمي فيما يتعلق بالوزن الزائد لدى الأطفال (من 5,3 في المائة في عام 2012 إلى 5,5 في المائة في عام 2024) وهزال الأطفال (من 7,4 في المائة في عام 2012 إلى 6,6 في المائة في عام 2024)[3].

9 - ولم يكن بوسع حوالي 2,6 بليون شخص في العالم، أي 31,9 في المائة من سكان العالم، اتباع نظام غذائي صحي في عام 2024، أي بانخفاض قدره 80 مليون شخص تقريباً منذ عام 2022[4].

10 - وبينما ضاقت الفجوة بين النساء والرجال، على الصعيد العالمي وفي كل منطقة من مناطق العالم، فإن انعدام الأمن الغذائي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، مقارنة بالرجال[5]. ويرتبط ذلك جزئياً بالحقوق في الأراضي. فقد أظهرت دراسة حديثة حول عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق في الأراضي أن من بين 84 بلداً لديها بيانات عن المؤشر 5-أ-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كان لدى 58 في المائة منها حماية قانونية منخفضة أو لم يكن لديها أي حماية قانونية لحقوق المرأة في ملكية الأراضي و/أو التحكم فيها ضمن أطرها القانونية الوطنية[6]. ولا تزال ثغرات التنفيذ في ملكية الأراضي الزراعية قائمة على الرغم من الحماية القانونية لحقوق

(3) المرجع نفسه.

(4) في آذار/مارس 2025، أقرت اللجنة الإحصائية رسمياً معدل انتشار الحد الأدنى من التنوع في الأنماط الغذائية لدى النساء والأطفال كمؤشر مستقبلي للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد الأدنى من التنوع في الأنماط الغذائية. ويركز المؤشر على جودة النظم الغذائية، وليس فقط على استهلاك السعرات الحرارية، من خلال قياس عدد المجموعات الغذائية التي تستهلكها النساء (اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما) والأطفال. انظر أيضاً www.fao.org/newsroom/detail/new-sdg-indicator-on-minimum-dietary-diversity-adopted-by-un-statistical-commission/en.

(5) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*.

(6) Vanya Slavchevska and others, "From law to practise: a cross-country assessment of gender inequalities in rights to land", in *Global Food Security*, vol. 45 (June 2025).

المرأة في الأراضي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى توجيه الانتباه إلى المعايير التمييزية[7]. كما تعيق القيودُ القانونية والتنظيمية وعدمُ توافر خيارات بديلة لضمان الائتمان الشمولَ المالي للمرأة[8].

11 - وانعدام الأمن الغذائي أكثر وضوحاً في المناطق الريفية. فحوالي 32,0 في المائة من سكان المناطق الريفية في العالم كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد في عام 2024، مقارنة بنسبة 28,6 في المائة في المناطق شبه الحضرية و 23,9 في المائة في المناطق الحضرية. وبمقارنة تقييم الحالة في عام 2024 بتقييم الحالة في عام 2022، يتبين أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد قد انخفض في المناطق الحضرية فقط، من 25,7 إلى 23,9 في المائة، بينما ظل دون تغيير تقريباً في المناطق الريفية وشبه الحضرية[9].

12 - ويمكن أن يؤدي تحسين الوصول إلى سلاسل القيمة التجارية العالمية والإقليمية، وزيادة الإنتاجية والاستفادة من زيادة الطلب على المنتجات المستدامة، بما في ذلك في قطاع الألياف الطبيعية، إلى زيادة إيرادات المناطق الريفية وتعزيز الأمن الغذائي ودعم الاقتصادات المستدامة. وتعود التجارة في الألياف الطبيعية بالنفع على البيئة وتدعم الملايين من صغار المزارعين، خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

13 - وتوفر التجارة الدولية محركاً لتحسين مستوى الدخل وسبل العيش في قطاعات الأغذية الزراعية. فعلى سبيل المثال، تستمر التجارة العالمية للمنتجات المائية في النمو، إذ كانت تشمل أكثر من 230 بلداً وإقليماً وحققت 195 بليون دولار في عام 2022، وكانت تمثل أكثر من 9,1 في المائة من إجمالي التجارة الزراعية (باستثناء منتجات الغابات) وحوالي 1 في المائة من إجمالي قيمة تجارة البضائع[10].

باء - الوضع الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة[11]

14 - يُعزى التقدم المحرز على المستوى العالمي إلى تحسن ملحوظ في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا - ويعكس هذا الأخير بشكل رئيسي تأثير البيانات الجديدة الواردة من الهند - وفي أمريكا اللاتينية. ويتناقض هذا الاتجاه الإيجابي مع استمرار ارتفاع معدلات الجوع في معظم المناطق دون الإقليمية في أفريقيا وغرب آسيا.

15 - وفي عام 2024، سجلت أفريقيا أعلى معدل انتشار لنقص التغذية بين جميع المناطق، بنسبة 20,2 في المائة (306,5 ملايين شخص). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغت نسبة انتشار نقص التغذية 5,1 في المائة (33,6 مليون شخص)، وفي أوقيانوسيا 7,6 في المائة (3,5 ملايين شخص).

(7) المرجع نفسه.

(8) FAO, *Technical guidance note: Rural women and financial inclusion* (Rome, 2024); FAO, "Women's financial inclusion: alternative collateral approaches for closing the credit gap for women in agrifood systems" (Rome, FAO, 2024).

(9) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2025*.

(10) المرجع نفسه.

(11) تركيبة المناطق الجغرافية في التقارير عن *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* هي تلك المعتمدة من شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة للأمم المتحدة لاستخدامها في منشوراتها وقواعد بياناتها. ويهدف تصنيف البلدان أو المناطق ضمن مجموعات معينة إلى تيسير العمل الإحصائي فحسب.

16 - وبينما شهدت أفريقيا أعلى معدل انتشار لانعدام الأمن الغذائي في جميع مستويات الشدة في عام 2024 (إذ كان 58,9 في المائة (892,7 مليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد و 22,2 في المائة (336,9 مليون شخص) من انعدام الأمن الغذائي الشديد)، فإن معظم الأشخاص الذين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي كانوا يعيشون في آسيا (1,12 بليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد و 417,5 مليون شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي ما يعادل 23,3 و 8,7 في المائة على التوالي).

17 - وتُظهر مؤشرات التغذية المدرجة في الغاية 2-2 من أهداف التنمية المستدامة ارتفاع معدل انتشار التقزم والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا (30,3 و 5,4 في المائة على التوالي) وآسيا (23,3 و 9,1 في المائة)، مع معدلات أقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (12,4 و 1,3 في المائة). ويصل معدل انتشار زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة إلى أعلى مستوياته في أوقيانوسيا، حيث يوجد أيضاً مقدار كبير من التقزم (16,0 و 41,5 في المائة). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ترتفع أيضاً معدلات زيادة الوزن في مرحلة الطفولة (8,8 في المائة)، بينما هي أقل في أفريقيا وآسيا (4,5 و 5,0 في المائة، على التوالي).

18 - وفي عام 2024، سجّل مؤشر تكلفة النظام الغذائي الصحي أعلى معدلاته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (5,16 دولارات بتعادل القوى الشرائية للفرد في اليوم)، تليها آسيا (4,43) وأفريقيا (4,41) وأمريكا الشمالية وأوروبا (4,02) وأوقيانوسيا (3,86). ومع ذلك، فقد سجلت أفريقيا أعلى نسبة من السكان غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي (66,6 في المائة)، تليها آسيا (28,1)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (27,4)، وأوقيانوسيا (19,6)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (5,0).

19 - وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، أدى النزاع المطول إلى ارتفاع نسبة نقص التغذية إلى 11,8 في المائة (68,3 مليون شخص) في عام 2024. وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على 36,5 في المائة من السكان (212,2 مليون شخص)، بزيادة قدرها 0,5 نقطة مئوية عن عام 2023، وواجهت نسبة 12,9 في المائة (75,3 مليون شخص) انعدام الأمن الغذائي الشديد.

20 - ويركز موقف أفريقيا الموحد بشأن المنظومات الغذائية، الذي تم تسليط الضوء عليه في عملية تقييم حصيلة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، على التحديات والفرص التي تنفرد بها القارة في مجالات إنتاج الأغذية والتجارة والتغذية. ويهدف الموقف الموحد إلى توفير إطار لرسم مسارات وطنية للمنظومات الغذائية. وسيشجع الإطار على توفير سياسات وحلول متماسكة لإحداث تحول في المنظومات الغذائية. وسيزيد من التشديد على التجارة بين البلدان الأفريقية وعلى سلاسل القيمة الإقليمية باعتبارهما من المقومات الاستراتيجية للاستدامة والقدرة على الصمود. ويُشكِّل التنفيذ المعجل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى جانب تنفيذ إعلان كمبالا لعام 2025 الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن بناء منظومات زراعية غذائية تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود في أفريقيا عاملين رئيسيين لدعم هذه الجهود.

21 - وتتجاوز أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية باستمرار المتوسطات العالمية والإقليمية لمعدلَيْ انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي. ففي عام 2024، كان معدل انتشار نقص التغذية يبلغ 21,7 في المائة في أقل البلدان نمواً (257,7 مليون شخص)، و 17,2 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية (102,2 مليون شخص)، و 16,9 في المائة في الدول

الجزرية الصغيرة النامية (12,3 مليون شخص)، بزيادة قدرها 13,5 و 9,0 و 8,7 نقطة مئوية عن المتوسط العالمي على التوالي. ومنذ عام 2015، زاد معدل انتشـــار نقص التغذية والأعداد المطلقة لمن يعانون من نقص التغذية: 72,6 مليون شـخص إضـافي في أقل البلدان نمواً (+39,2 في المائة)، و 30,5 مليون شخص إضافي في البلدان النامية غير الساحلية (+42,5 في المائة) و 3 ملايين شخص إضافي في الدول الجزرية الصغيرة النامية (+32,3 في المائة).

22 - وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2024 على 686,2 مليون شخص في أقل البلدان نمواً، و 299,6 مليون شخص في البلدان النامية غير الساحلية، و 35,1 مليون شخص في الدول الجزرية الصـــغيرة النامية، بمعدلات انتشـــار بلغت 57,8 في المائة و 50,5 في المائة و 48,3 في المائة على التوالي، وهي معدلات أعلى بكثير من المعدل العالمي البالغ 28,0 في المائة. وعلى الرغم من أن انتشـــار انعدام الأمن الغذائي الشـــديد ازداد بمعدلات مختلفة في الفئات الثلاث، فقد ظل أعلى من المتوســـطات العالمية في جميع الفئات - أعلى بمقدار 11,8 نقطة مئوية في أقل البلدان نمواً، و 7,4 نقاط مئوية في البلدان النامية غير الســـاحلية، و 11,2 نقطة مئوية في الدول الجزرية الصـــغيرة النامية - لكنه كان مع ذلك أدنى منه في فئات أخرى من البلدان المنخفضة الدخل.

ثالثا - المناقشـــة المواضـــيعية بشـــأن: الإجراءات الرامية إلى دعم مســـاهمات التجارة الدولية في الأمن الغذائي والتغذية

ألف - التجارة الدولية كجزء لا يتجزأ من منظومات الأغذية الزراعية

23 - توفر التجارة نفاذاً أوسـع إلى الأسـواق، بما في ذلك لفائدة البلدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخل، مما يخلق فرصاً للتوظيف وزيادة الدخل والارتقاء بالاقتصادات نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات الريفية.

24 - ويمكن للتجارة أن تنشر المعارف والابتكارات في جميع أنحاء العالم. فسلاسل القيمة العالمية تخلق فرصـاً لنقل التكنولوجيا والمشـاركة في الأسـواق. وتشـير التقديرات العالمية المحدّثة إلى وجود مؤشـرات على انخفاض معدلات الجوع في العالم في الســـنوات الأخيرة، على الرغم من التفاوتات الإقليمية. وقد ارتفعت أســـعار المواد الغذائية طوال عامي 2023 و 2024، مما أدى إلى ارتفاع متوســـط تكلفة النظام الغذائي الصـحي على مستوى العالم، حيث شـهدت البلدان المنخفضـة الدخل تضـخماً في أسـعار المواد الغذائية أكثر حدة بكثير من المتوسط العالمي. ومن شـأن ارتفاع أسـعار المواد الغذائية، المدفوع بالصـدمات على صـعيد الطلب أو العرض وتقلبات السوق العالمية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، أن تترتب عليه عواقب وخيمة على الأمن الغذائي. ويمكن أن تسـاعد السـياسـة التجارية، إلى جانب مزيج من التدخلات المالية لأغراض محددة ونظم الحماية الاجتماعية القوية وسـياسـات الاقتصـاد الكلي المنسـقة والاسـتثمارات الاسـتراتيجية في البيانات والبنية التحتية والابتكار، في التخفيف من هذه الآثار وتفادي الأزمات في المستقبل.

باء - المشهد المتطور لتجارة الأغذية الزراعية وآثاره على الأمن الغذائي

25 - على مدى العقدين الماضـــيين، توســـعت العولمة والتجارة في المنتجات الزراعية والغذائية بشـــكل كبير. فقد تضـــاعفت قيمة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية خمس مرات تقريبا من 400 بليون دولار

في عام 2000 إلى 1,9 تريليون دولار في عام 2022. وزادت السعرات الحرارية المتداولة من خلال الأغذية بأكثر من الضعف بين عامي 2000 و 2021، لتصل إلى ما يقرب من 5 كوادريليونات سعرة حرارية في عام 2021. وزادت تجارة الأغذية، بعد أخذ النمو السكاني العالمي في الحسبان، من 930 سعرة حرارية للفرد في اليوم في عام 2000 إلى 640 1 سعرة حرارية للفرد في اليوم في عام 2021[12].

26 - ويتم تداول ثلث صادرات الأغذية الزراعية العالمية تقريباً ضمن سلاسل قيمة عالمية تشمل ثلاثة بلدان على الأقل. وتسمح المشاركة في مثل هذه السلاسل للمزارعين والشركات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالتغلب على القيود الناشئة عن عدم وجود قطاعات غذائية محلية متطورة (وموجهة للتصدير). وتوفر سلاسل القيمة العالمية المزيد من الخيارات للمشاركة في الأسواق العالمية والاستفادة من المزايا النسبية في أي مرحلة من مراحل سلسلة القيمة[13].

27 - ويثير تغوُّل القطاع المالي على أسواق السلع الأساسية وبورصات المعاملات الآجلة شواغل هامة في أسواق الأغذية الزراعية، حيث يمكن أن يسهما في تضخم أسعار الغذاء وتقلب الأسعار. غير أن الفكرة السائدة في الأدبيات الحالية هي أن تأثيرات ذلك عابرة[14]. كما تتغير آليات انتقال تلك التأثيرات وتعتمد على ظروف الاقتصاد الكلي.

1 - تنامي مشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وازدياد كثافة الشبكات التجارية

28 - أصبحت الشبكة العالمية لتجارة الأغذية الزراعية أكثر كثافة بشكل ملحوظ، مع زيادة عدد البلدان التي تزاول التجارة مع بعضها البعض والمشاركة الأكبر للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وارتفعت حصة الصادرات العالمية التي منشأها هذه البلدان من حوالي 30 في المائة في عام 1995 إلى حوالي 40 في المائة في عام 2022، حيث كانت البلدان المرتفعة الدخل تستحوذ على 60 في المائة من الصادرات[15].

29 - وساهمت المشاركة الأكبر للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في إيجاد مشهد تجاري أكثر لامركزية وترابطاً يتضمن ظهور مراكز جديدة، منها البرازيل والصين والهند، إلى جانب مزاولي التجارة التقليديين مثل بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

30 - وتبعا لأنماط التجارة ومستوى الاعتماد على التجارة، يمكن للأسواق المندمج بعضُها في بعض أن تنقل الصدمات عبر الحدود، مما يؤثر على الأمن الغذائي، ويخلف تداعيات على اقتصادات أخرى، لا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية. ويمكن للأسواق العالمية الشفافة والجيدة الأداء والرقابة التنظيمية والسياسات المنسقة أن تخفف من أوجه الضعف وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

---

(12) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2024 – Trade and nutrition: policy coherence for healthy diets* (Rome, 2024).

(13) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2020 – Agricultural markets and sustainable development: global value chains, smallholder farmers and digital innovations* (Rome, 2020).

(14) Francisco J. Areal and others, "Testing for bubbles in agricultural commodity markets", Agricultural Development Economics Division Working Paper No. 14-07 (Rome, FAO, 2014).

(15) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2022 – The geography of food and agricultural trade: policy approaches for sustainable development* (Rome, 2022).

31 - ويمكن أيضا أن تزداد القدرة على الصمود في وجه الصدمات إذا ما زاد توازن الشبكات التجارية وتحسّن الترابط بين بين البلدان. وقد سلطت الاضطرابات الأخيرة في أسواق الأغذية العالمية الضوء على أهمية التجارة كوسيلة وقائية في أوقات الأزمات. فخلال جائحة كوفيد-19، نفذت العديد من البلدان تدابير لتيسير التجارة للحفاظ على الأمن الغذائي[16]. وبالمثل، ففي إطار المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، أعيد فتح ممر حيوي للقمح والحبوب مؤقتاً، مما ساعد على استقرار الأسواق وسط حالة عدم اليقين الناجم عن النزاع.

32 - ويتزايد حاليا تحكم المستهلكين الباحثين عن منتجات غذائية أصيلة ومتجذرة تاريخياً وثقافياً وممثلة للتنوع البيولوجي في شكل المنظومات الغذائية الزراعية وتجارة الأغذية الزراعية. وقد عزز هذا الاتجاهُ سلاسلَ القيمة القصيرة ومكّن المنتجين في البلدان النامية من الاستفادة من تراثهم الثقافي كميزة تنافسية في التجارة الدولية.

2 - انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والتكامل العميق

33 - تشمل الاتفاقات التجارية الإقليمية اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والأقاليمية، والاتحادات الاقتصادية والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة[17]. وعندما تأسست منظمة التجارة العالمية في عام 1995، كان هناك 45 اتفاقاً تجارياً إقليمياً ساريَ المفعول. وبحلول عام 2024، ارتفع عدد ما أُخطرت به منظمة التجارة العالمية من هذه الاتفاقات إلى أكثر من 370 اتفاقاً[18].

34 - وبينما لا تزال الأحكام المتعلقة بالوصول إلى الأسواق فيما يتصل بالتعريفات الجمركية أو القيود الكمية أو سبل الانتصاف التجارية تشكل حجر الزاوية في العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، فإن انتشارها يتسم أيضاً بحدوث اندماج أعمق في الحالات تعزز فيها تلك الاتفاقات التقارب بين السياسات والأنظمة المحلية. وتتجاوز هذه الاتفاقات تحرير التعريفة الجمركية حيث تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار والمعايير البيئية والتعاون التنظيمي.

35 - وتعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تعزيز التحول الهيكلي والتصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا. ويعكس بروتوكول هذه المنطقة المتعلق بالتجارة في السلع وبروتوكولها المتعلق بالتجارة في الخدمات وبروتوكولاتها المزمع وضعها بشأن الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية خطتها المتعلقة بالاندماج العميق. وفي الوقت الذي تكافح فيه الاقتصادات الأفريقية لإدارة عواقب جائحة كوفيد-19، يمكن للمنطقة أن توفر ركيزة للإصلاح والاندماج على المدى الطويل[19].

36 - ويمكن للاتفاقات التجارية الإقليمية أن تعزز اندماج البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة، مما يخلق فرصاً للمشاركة في السوق وتعزيز التجارة. وهناك مع ذلك مخاوف

(16) FAO, *Agricultural trade & policy responses during the first wave of the COVID-19 pandemic in 2020* (Rome, 2021).

(17) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/671.

(18) انظر منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات الاتفاقات التجارية الإقليمية، متاحة على الرابط التالي: https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx.

(19) انظر https://documents1.worldbank.org/curated/en/216831595998182418/pdf/The-African-Continental-Free-Trade-Area-Economic-and-Distributional-Effects.pdf .

من أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى تحويل التجارة بعيداً عن مُورِّد أكثر كفاءة (غير عضو) إلى مُورِّد أقل كفاءة (عضو) وتآكل الأفضليات مع تهميش البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الأضعف والأكثر هشاشة. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً في دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للاستفادة من اتفاقات التجارة الإقليمية العميقة.

3 - الرقمنة والابتكار في التجارة

37 - يرسم التحول الرقمي حاليا ملامح هيكل وأداء تجارة الأغذية الزراعية. فمنصات التجارة الإلكترونية تمكّن المنتجين، ولا سيما صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية، من الوصول إلى أسواق أوسع. وتنطوي تكنولوجيات مثل تقنية سلسلة الكتل، التي يمكن فيها تسجيل كل معاملة وتفاعل على سِجِل موزّع يستطيع جميع المشاركين المصرح لهم في الشبكة الوصول إليه، على إمكانية تعزيز القابلية للتتبع والشفافية في سلاسل التوريد، مما يسهم في سلامة الأغذية والأمن الغذائي[20].

38 - وقد تؤدي الفجوة الرقمية بين البلدان وبين المناطق الريفية والحضرية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في دمج الأسواق ومشاركة الفئات المهمشة. ويجب أن تُستكمل الابتكارات الرقمية بسياسات داعمة تضمن الوصول إلى البنية التحتية وبناء القدرات والدراية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية. وإذا تم تنفيذ الرقمنة بشكل شامل للجميع، يمكنها أن تزيد من شفافية منظومات الأغذية الزراعية العالمية وقدرتها على الصمود[21].

39 - ويحتاج صغار المزارعين والمجتمعات المحلية في المناطق التي تعاني من نقص الموارد إلى الحصول على المهارات والأدوات والتكنولوجيات الرقمية. ويشمل ذلك الكفاءات الرقمية لتعزيز الممارسات الزراعية وزيادة الإنتاجية والتمكين من الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية والاستفادة من التسويق الرقمي. وينبغي أيضاً معالجة شواغل الخصوصية المتعلقة بملكية البيانات واستخدامها.

جيم - الاستفادة من التجارة للتعجيل بالتنمية المستدامة

40 - تربط التجارة بين منظومات الأغذية الزراعية في البلدان. ويمكنها إما أن تعزز التقدم في تحقيق التنمية المستدامة أو تعيقه، مما يؤثر بشكل مباشر على الناس والاقتصادات وسبل العيش.

41 - وبما أن منظومات الأغذية الزراعية العالمية تواجه تحديات مركّبة، قد تصبح تجارة الأغذية الزراعية الدولية عاملاً مهماً في تمكين التنمية المستدامة وقدرة منظومات الأغذية الزراعية العالمية على الصمود.

1 - دور تجارة الأغذية الزراعية في الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية

42 - يسهم التمتع بموارد طبيعية مثل الأراضي والمياه، بالإضافة إلى الاختلافات المناخية، في اكتساب مزايا نسبية في مجال الأغذية والزراعة. ويمكن لتجارة الأغذية الزراعية الدولية أن تدعم الاستدامة البيئية من خلال زيادة أوجه الكفاءة وتوجيه إنتاج الأغذية إلى المناطق ذات المزايا الطبيعية.

43 - ومع ذلك، يمكن للإنتاج الزراعي، بما في ذلك الإنتاج لأغراض التصدير، أن يولد أيضاً آثاراً جانبية بيئية سلبية، مثل السحب غير المستدام للمياه العذبة، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة

(20) المرجع نفسه.

(21) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2020*.

الغابات، وانبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. وقد كان التوسع الزراعي مسؤولاً عن ما يقرب من 90 في المائة من إزالة الغابات في جميع أنحاء العالم في الفترة 2000–2018[22].

44 - وتتوقف المنافع المتأتية من التجارة على السياسات والأنظمة التجارية والبيئية المتوائمة التي تقلل من الممارسات الزراعية الضارة بالبيئة وتمنع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية[23]. ويمكن أن تساعد إعادة توجيه الدعم الزراعي، على الرغم من التحديات السياسية، في تحقيق أهداف الاستدامة. وتسمح الممارسات الصديقة للبيئة للمنتجين بالاستفادة من الطلب العالمي على المنتجات "الطبيعية" و "الخضراء"، وتعزز الاستخدام المستدام للموارد وتولد دخلا للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على تلك الموارد في كسب سبل عيشها.

45 - واليوم، تتضمن معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية بعض الإشارات على الأقل إلى البيئة. ومع ذلك، لن تكون النُهج الانفرادية أو الإقليمية فعالة عندما تكون الآثار الجانبية عالمية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة[24]. ولا يمكن معالجة الآثار الجانبية البيئية العالمية إلا من خلال تدابير متعددة الأطراف مثل أسعار الكربون الدولية والسياسات الضريبية الوطنية وأنظمة إزالة الغابات المتفق عليها دولياً. ويجسد اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك قدرة التجارة الكامنة على تعزيز الاستدامة من خلال منع الاستغلال المفرط للموارد البحرية.

46 - ويكتسي نقل تكنولوجيات الزراعة الصديقة للبيئة أهمية بالغة لضمان ألاّ تعمق الأنظمة البيئية التفاوتات بين البلدان وداخلها. ومن خلال التجارة، يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من استيراد التكنولوجيات والممارسات الزراعية المتقدمة مثل نظم الري المتسمة بالكفاءة وأصناف المحاصيل العالية الغلة وأساليب الإدارة المستدامة للآفات.

47 - وغالباً ما يتطلب القطاع الزراعي في البلدان النامية حلولاً تكنولوجية مصممة خصيصاً لتلائم الممارسات الزراعية والظروف المناخية والهياكل الاجتماعية المحلية. وللشراكات التي تسهل نقل التكنولوجيات الزراعية الصديقة للبيئة أهميتها، من أجل ضمان ألا تؤدي الأنظمة البيئية إلى تعميق أوجه عدم المساواة من خلال تركيز الإنتاج في المناطق التي لديها إمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات.

2 - تحسين التغذية من خلال زيادة تنوع الأغذية وإمكانية الوصول إليها

48 - تؤثر التجارة على التغذية من خلال العديد من المسارات المباشرة وغير المباشرة والآليات المعقدة. ففي المتوسط، تزيد التجارة من تنوع الأغذية المتوفرة في الأسواق المحلية لمختلف البلدان. وتساعد التجارة أيضاً على سد الفجوات التغذوية من خلال توزيع الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة في جميع أنحاء العالم. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في البلدان التي لا يغطي فيها الإنتاج المحلي النطاق الكامل للاحتياجات الغذائية[25].

(22) FAO, *How much do large-scale and small-scale farming contribute to global deforestation? Results from a remote sensing pilot approach* (Rome, 2023).

(23) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2022*.

(24) المرجع نفسه.

(25) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2024*.

49 - ومع ذلك، ففي الأماكن ذات الإنتاج الغذائي المحدود والاعتماد الكبير على الاستيراد، قد يؤدي ذلك إلى زيادة الأغذية الكثيفة الطاقة والمنخفضة التغذية، مما يساهم في مشاكل صحية مثل الأمراض غير المعدية والسمنة. ومن الضروري المواءمة بين سياسات التجارة والتغذية والصحة العامة، مع سن قواعد تنظيمية مثل وضع العلامات على الأغذية والمعايير والضرائب التي تشجع على الخيارات الغذائية الأكثر حفاظاً على الصحة. ويمكن لنهج النظم الزراعية الغذائية الشاملة الذي يشدد على تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة والاستفادة من الموارد والقدرات الطبيعية القائمة أن يحسن الأمن الغذائي والتغذية.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض المناطق و/أو البلدان بتنشيط المحاصيل المحلية مثل الدخن والذرة الرفيعة، والتي يمكن أن تحسن التغذية من خلال زيادة تنوع الأغذية المتاحة للمستهلكين.

3 - معالجة عدم المساواة وإدماج صغار المزارعين في الأسواق

51 - بينما يمكن للتجارة أن تكون محركاً للنمو، فإن فوائدها لا توزع دائماً بشكل منصف. وغالباً ما يواجه صغار المزارعين والنساء والشباب والفئات المهمشة حواجز هيكلية تحد من مشاركتهم في الأسواق الدولية. وتشمل إخفاقات السوق هذه عدم كفاية البنية التحتية، والحواجز الإجرائية، ومحدودية الوصول إلى التمويل والمعلومات، والقيود الجنسانية بما في ذلك المعايير الاجتماعية التمييزية، والفجوة الرقمية المتزايدة[26]. وفي حين أن اللوائح البيئية والصحية في التجارة ضرورية للسلامة العامة وحماية النظم الإيكولوجية، فإنها غالباً ما تشكل أعباء مرتبطة بالامتثال على كاهل صغار المزارعين في البلدان النامية.

52 - ويمكن أن تساعد الحوافز المالية ونقل التكنولوجيا وتبسيط العمليات التنظيمية وبناء القدرات من أجل الامتثال التجاري في معالجة التفاوتات. ويمكن لنماذج الأعمال التجارية الشاملة، مثل الزراعة التعاقدية، أن تخفف من التحديات التي يواجهها المزارعون في الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة. ويمكن لبرامج التطوع باستصدار شهادات من أطراف ثالثة ، بما في ذلك تلك التي تصدِّق على التجارة العادلة أو الإنتاج العضوي أو التوريد المستدام، أن تعزز وصول صغار المزارعين إلى الأسواق من خلال تعزيز ثقة المستهلكين وتقليل الفجوات في المعلومات.

53 - ويمكن لمبادرات بناء القدرات والاستثمار في البنية التحتية الريفية والتكنولوجيات الرقمية وخدمات الإرشاد الزراعي أن تساعد على دمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية العالمية. وتؤدي الضمانات الائتمانية المخصصة والقروض المدعومة وصناديق الأعمال التجارية النسائية، التي تكملها عمليات بناء القدرات المصممة خصيصاً للدراية المالية ووضع خطط الأعمال واستراتيجيات السوق والامتثال التجاري، إلى خفض التكاليف المتعلقة بالتجارة بشكل فعال وتسهيل اندماج المرأة في الأسواق الإقليمية والدولية[27].

54 - وثمة أهمية بالغة لآليات إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المزارعين والتعاونيات. فبإمكان هذه الآليات تيسير الحوار وزيادة الشفافية وتعزيز التعاون وتوفير وسائل لحل المنازعات. ويشكل ضمان العمل اللائق في منظومات الأغذية الزراعية استراتيجيةً حاسمة لمكافحة تزايد الفقر وانعدام الأمن

(26) المرجع نفسه.

(27) Anoush der Boghossian, “Gender-responsive WTO: making trade rules and policies work for women”, in *Trade Policy and Gender Equality*, Amrita Bahri, Dorotea Lopez and January Remy, eds. (Cambridge University Press, 2023), pp. 21–43.

الغذائي والتدهور البيئي. وبالنظر إلى أن 36 في المائة من النســـاء يعملن في منظومات الأغذية الزراعية على مستوى العالم، فإن معالجة الفجوات في الأجور والفجوات بين الجنسين في إنتاجية المزارع من شأنها أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1 في المائة، أو ما يقرب من تريليون دولار[28].

55 - ويمكن للأحكام القوية المتعلقة بالعمل والحماية الاجتماعية أن تحسن القدرة على الصمود وتيسر مشاركة صغار المزارعين في منظومات الأغذية الزراعية العالمية. وتوفر المبادئ التوجيهية السياساتية التي وضعتها مؤخراً منظمة العمل الدولية مسارات لحماية عمال المزارع، وتعزيز ظروف العمل الآمنة وضمان أجور عادلة، مما يساهم في استدامة منظومات الأغذية الزراعية وشمولها للجميع.

دال - تعزيز الحوكمة والسياسات التجارية المتعددة الأطراف

56 - تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن التجارة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف الغاية 17-10 إلى تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف منصـــف ومفتوح وشـــامل للجميع في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال اختتام المفاوضـــات في إطار جولة الدوحة الإنمائية. وتظهر غايات أخرى متعلقة بالتجارة في أهداف مختلفة من أهداف التنمية المستدامة. فالهدف 2 يستهدف تسليط الضوء على أهمية السياسات التي تمنع القيود التجارية وتضمن عمل أسواق السلع الأساسية بشكل صحيح.

57 - وما زالت منظمة التجارة العالمية حجر الزاوية في حوكمة التجارة العالمية. ويدعم إطارها القائم على القواعد المنافسة النزيهة وعدم التمييز، ويقلل من التشوهات التجارية، ويوفر منصة لتسوية المنازعات. ويعزز اتفاقُها بشأن الزراعة، واتفاقها بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، واتفاقها بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، الأمنَ الغذائي وسلامة الأغذية والوصول إلى الأسواق مع حماية المستهلكين ومنع التشوهات التجارية.

58 - ويواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف تأخيرات في المفاوضـــات، وتآكل آلية تســوية المنازعات، وانتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية الأعمق، مما يخلق مشهداً مجزأً يؤثر على مصالح البلدان الأكثر ضعفاً والسكان الأقل قدرة على المساومة. ويمكن أن يكون للتغييرات في السياسات الوطنية، مثل رفع الولايات المتحدة لمعدلات التعريفات الجمركية بشـــكل حادّ، تأثيرات على النظام التجاري المتعدد الأطراف والبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية.

59 - وتدعم مواءمة المعايير الوطنية والإقليمية مع المعايير الدولية جودة المنتج وســـلامته وتوافقه على الصـــعيد العالمي، مما يقلل من تكاليف الامتثال للمصـــدرين والمســـتوردين. ومن خلال الاعتراف المتبادل بتقييمات المطابقة يمكن أن تقبل البلدان تقييمات المطابقة التي تجريها البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى تجنب الازدواجية أو التكرار في الإجراءات. فتعدد المعايير واللوائح القائمة التي تؤثر على تجارة الأغذية يمكن أن يقلل من فوائد التجارة لصغار المزارعين في البلدان النامية، نظرا لأن الحصول على شهادة بمعيار واحد أو تلبية المتطلبات الوطنية لبعض البلدان لا يؤدي دائماً إلى الوصول إلى أسواق أخرى.

60 - وإلى جانب القواعد التجارية، تظل معالجة الحواجز الهيكلية والتكاليف التجارية المرتفعة أمرا ضروريا. وتواجه العديد من البلدان تحديات مســـتمرة في تلبية معايير الجودة الدولية وإدارة الإجراءات الجمركية والحفاظ على لوجستيات سلاسل التبريد. ويعتمد تأثير التدابير غير الجمركية على تجارة الأغذية على السياق. فهذه

(28) FAO, *The status of women in agrifood systems* (Rome, 2023).

التدابير يمكن أن تيسر التجارة أو تعيقها. ويمكن أن تحد من تجارة المواد الغذائية من خلال زيادة تكاليف التجارة الناتجة عن الامتثال، مما يؤثر على القدرة على تحمل تكاليف النظام الغذائي وتنوعه. ويمكنها أيضا توسيع نطاق التجارة، لأنها تعزز الطلب على المنتج من خلال توفير معلومات أفضل[29].

61 - ويمكن أن تتسبب تجارة المضاربة في السلع الزراعية في تقلب الأسعار، مما يخلق بيئات سوقية لا يمكن التنبؤ بها تضر بالبلدان المنخفضة الدخل والفئات السكانية الضعيفة. ويمكن للارتفاعات أو التخفيضات المفاجئة في الأسعار المدفوعة بديناميكيات السوق المالية أن تعطل الوصول إلى الأغذية المغذية الميسورة التكلفة وأن تشوه إشارات السوق وآلياته. ويمكن لزيادة شفافية السوق والتحليل والرقابة التنظيمية أن تعالج هذه المخاطر.

62 - وتنمية القدرات والاستثمارات في أدوات مثل الاستشعار عن بعد باستخدام السواتل، ونظام المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي الذي يعزز مسح المخاطر ونظم الإنذار المبكر، لا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن أن تحسن الحد من مخاطر الكوارث والقدرة الزراعية على الصمود.

63 - ومن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز قدرة الأسواق العالمية على الصمود. ويوفر نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب عن السلع الزراعية الرئيسية مثل القمح والذرة الصفراء والأرز وفول الصويا والزيوت النباتية والأسمدة. ويساعد هذا النظام على الحد من عدم اليقين والتخفيف من تقلبات السوق، وذلك عن طريق ما يتيحه من زيادة الشفافية، ومن خلال وثيقة مرصد الأسواق التابع له المتاحة مجاناً[30] وعبر حلقات العمل التحليلية والاجتماعات التقنية المختلفة. ويدعم تعزيز مثل هذه الأدوات، إلى جانب التخطيط العالمي والاستثمار لأغراض محددة، منظومات تجارة الأغذية القادرة على الصمود في ظل الصدمات.

هاء - التجارة الدولية في الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة

64 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 169/78، أن يقوم في ظل تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، ومع غيرها من المنظمات الدولية المعنية، بتضمين هذا التقرير فرعاً خاصاً عن الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة. والألياف الطبيعية هي مواد متجددة وقابلة للتحلل الحيوي وهي أساسية في صناعات شتى، بما في ذلك المنسوجات والبناء والسيارات والورق واللب والتعبئة والتغليف.

65 - وشمل الإنتاج العالمي من الألياف 31,7 مليون طن من الألياف الطبيعية في عام 2023، أي حوالي 28 في المائة من الإنتاج العالمي من الألياف. ومن هذا الإجمالي، بلغت نسبة القطن 76 في المائة، والجوت والأباكا وليف جوز الهند والكناف والسيزال أكثر من 14 في المائة. وتبلغ نسبة الألياف الطبيعية الأخرى، مثل الصوف والحرير وكتان القماش وألياف الكتان والقنب والكابوك والرامي،

(29) FAO, *The State of Agricultural Commodity Markets 2024*.

(30) على الرابط www.amis-outlook.org/market-monitor.

10 في المائة من إنتاج الألياف الطبيعية[31]. وفي عام 2023، قُدرت قيمة الإنتاج العالمي من الألياف الطبيعية بحوالي 60 بليون دولار، وقُدرت قيمة التجارة بحوالي 30 بليون دولار[32].

66 - وتدعم تجارة الألياف الطبيعية الملايين في كسب سبل العيش، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث تعتبر زراعة الألياف وتجهيزها من المصادر الرئيسية للدخل. وهناك فوائد اقتصادية في القطاعات ذات الصلة مثل النقل والتصنيع وتجارة التجزئة. ويدعم القطن وحده ما يقرب من 24 مليون مُزارع وأكثر من 100 مليون أسرة في جميع أنحاء العالم[33].

67 - وتقوم العديد من البلدان الآن بمعالجة الألياف الطبيعية الخام وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع مثل الملابس والمنسوجات والتغليف الصديق للبيئة، مما يخلق المزيد من فرص العمل وعائدات تصدير أعلى من خلال الصعود إلى درجات أعلى في سلم سلسلة القيمة.

68 - ومع ذلك، يتأثر أداء قطاع الألياف الطبيعية بالمنافسة من الألياف الاصطناعية. ويعد تحسين الإنتاجية وجودة الألياف أمرا ضرورياً لاستدامة الصناعة والاستحواذ على حصص في السوق.

69 - ويمكن أن تؤدي التحديات مثل الطقس القاسي وتقلبات أسعار السوق وعدم الاستقرار السياسي والحواجز التجارية إلى تعطيل الإنتاج والتجارة. وتعتمد المحاصيل بما في ذلك القطن والجوت والكتان والقنب على الظروف المناخية المواتية. ويمكن أن تؤثر أنماط الطقس غير المنتظمة مثل الجفاف والأمطار الغزيرة ودرجات الحرارة القصوى تأثيراً كبيراً على غلة المحاصيل وجودة الألياف.

70 - ومن شأن تعزيز الممارسات المستدامة في صناعة الألياف الطبيعية أن يعزز الاقتصاد العالمي المستدام والمنصف في آن واحد. ومع تزايد طلب المستهلكين على المنتجات الصديقة للبيئة، تتمتع الألياف الطبيعية بإمكانيات كبيرة في التجارة الدولية. وتتطلب استمرارية قطاع الألياف الطبيعية على المدى الطويل جهودًا تعاونية بين أصحاب المصلحة المتعددين لمواجهة التحديات التي تواجهه والاستفادة من الفرص المتاحة له.

خامسا - وسائل التنفيذ ومبادرات الشراكة للتعجيل بالإجراءات التحوُّلية من أجل تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة

71 - يتضمن هذا الفرع مبادرات قائمة، وإشارة إلى المناقشات ذات الصلة في عامي 2024 و 2025، والمساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة في إعداد هذا التقرير. وعندما طُلب من منظومة الأمم المتحدة تقديم مدخلات، أُبلغت عن مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

(31) انظر قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة على الرابط التالي: www.fao.org/faostat/en/#data و FAO, “Jute, kenaf, sisal, abaca, coir and allied fibres: statistical bulletin” (Rome, 2025).

(32) انظر Discover Natural Fibres Initiative, “World Natural Fibre Update February 2024”، على الرابط التالي: https://dnfi.org/dnfi-world-natural-fibre-update-february-2024.

(33) انظر United Nations Industrial Development Organization, “World Cotton Day 2023: making cotton fair and sustainable for all, from farm to fashion” (Vienna, October 2023).

72 - وقد ساهم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 في تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن أن يسهم بها التحول في المنظومات الغذائية الزراعية في تغذية الناس وصحتهم ورفاههم، وفي استعادة الطبيعة وحمايتها، وتوفير فرص عمل لائقة واقتصادات شاملة للجميع.

73 - وقد ركزت عمليتا التقييم الأولى والثانية لحصيلة مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية اللتين عقدتا في عامي 2023 و 2025 على التوالي على توثيق التقدم المحرز وتسريع عملية التحول إلى منظومات زراعية غذائية تتسم بالاستدامة وشمول الجميع والقدرة على الصمود.

74 - وجمعت وقفة التقييم الثانية لمؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، التي عُقدت في أديس أبابا وتشاركت في استضافتها إثيوبيا وإيطاليا، أكثر من 500 3 مشارك من 148 دولة عضواً لتقييم التقدم المحرز في تحقيق تحول المنظومات الغذائية وتنشيط التحرك نحو منظومات غذائية أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود كمحرك رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وشملت النتائج الرئيسية إطلاق برنامج تسريع تحول المنظومات الغذائية، واستقطاب مؤسسات الأعمال لدعم النماذج الجديدة الجاهزة للاستثمار، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وانضم أكثر من 300 من قادة الأعمال إلى حوارات الاستثمار لإطلاق التمويل وعرض نماذج الاستثمار المشترك. وركزت مخرجات مؤتمر القمة على الشراكات الشاملة للجميع وإشراك الشباب والاستراتيجيات الوطنية المصممة خصيصاً. وقد حدد الأمين العام، في دعوته إلى العمل، ست أولويات، بما في ذلك الابتكار وتمويل صغار المزارعين والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.

75 - ويتطلب تحول المنظومات الغذائية انخراط ومشاركة جميع القطاعات والمستويات الحكومية والتخصصات العلمية والجهات المشاركة في كامل حلقات سلسلة القيمة لمنظومات الأغذية الزراعية، ممّن يعملون على تحقيق أهداف مشتركة.

76 - وتجمع الشراكات بين مهارات وموارد مختلف أصحاب المصلحة لإحداث تحول فعال في منظومات الأغذية الزراعية. وتمثل المبادراتُ ومنصات الشراكات العالميةُ والإقليمية آليات رئيسية لجمع أصحاب المصلحة وتحفيز العمل الجماعي. ويمكن للتعاون بين الوكالات أن يدعم سياسات التجارة العادلة، في حين أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يتيح تبادل أفضل الممارسات في مجال التجارة الزراعية. ويمكن أن يساعد إنشاء آليات لمواجهة الأزمات لتيسير الواردات الغذائية الطارئة أثناء الجفاف أو النزاعات في معالجة نقص الغذاء.

77 - وقد تم الاعتراف بدور التجارة الدولية في أسواق الأغذية الزراعية على نطاق واسع، بما في ذلك في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية ووقفتي تقييم المنظومات الغذائية اللاحقتين في عامي 2023 و 2025. وتضمن الموقف الأفريقي الموحد تأكيدا على اعتبار أفريقيا بكاملها سوقاً واحدة للسلع والخدمات، مما يعزز التجارة بين البلدان الأفريقية ويسرع التنمية الاقتصادية.

78 - ويسعى مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية إلى الاستفادة من قدرات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لدعم تحول المنظومات الغذائية على المستوى القطري - بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتجارة. وتواصل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، متابعة التوجيهات الصادرة عن مؤتمر القمة لعام 2021 والدعوات اللاحقة إلى العمل التي وجهها الأمين العام.

79 - وقد أُطلق التسهيل التمويلي المتعلق بالأزمات الغذائية الناجمة عن الصدمات، الذي تم تصميمه تحت رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع في عام 2024 بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تموز/يوليه 2025 بهدف سد الفجوة المتزايدة بين التمويل المطلوب للأزمات الغذائية والإجراءات المبكرة اللازمة لمنعها. ومن خلال تركيز التسهيل على التمويل الاستباقي والإجراءات الاستباقية، فإنه يتيح استجابة أسرع باستخدام عوامل محرِّكة علمية وخطط عمل محددة مسبقا، ويهدف إلى التحول من التمويل الطارئ إلى نهج استباقي فعال من حيث التكلفة من خلال الاستفادة من شركات التأمين والتمويل المختلط للتخفيف من الصدمات والأزمات الشديدة قبل أن تتفاقم إلى حد انعدام الأمن الغذائي الشديد.

80 - ويضم التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي أُطلق في عام 2024 تحت رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين، 182 عضوا، حيث يجري هذا العام في ما يصل إلى 13 بلداً إعطاءُ الأولوية لتنفيذ صكوك سياساتية لمكافحة الفقر والجوع. وساهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على نطاق واسع في إعداد مجموعة سياسات التحالف العالمي.

81 - والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية هي جهد تعاوني للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي الملتزمة بمعالجة أسباب الأزمات الغذائية وتعزيز الحلول المستدامة.

82 - وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة، في خريطة الطريق العالمية التي أعدتها لتحقيق الأمن الغذائي للجميع مع اتخاذ إجراءات بشأن المناخ[34]، على اتباع نهج متكامل يتمحور حول 10 مجالات رئيسية[35]، وتحدد 120 تدبيراً قابلاً للتنفيذ. ويعد تحليل السياسات والأدلة وتقدير التكاليف والنمذجة أموراً ضرورية للحفاظ على تماسك السياسات والقيام بالموازنات المطلوبة. ويركز مبدأ الانتقال العادل على الكفاءة وإعادة التوازن العالمي.

83 - وتسهم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إنشاء منظومات غذائية زراعية منصفة ومستدامة من خلال البرنامج العالمي للوصول إلى الأسواق عن طريق تعزيز البنية التحتية الوطنية للجودة وتحسين الامتثال للمعايير الدولية وتشجيع ثقافة الجودة في سلاسل قيمة مختارة. ومن خلال تزويد الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص بالأدوات والنظم والمعارف اللازمة لتلبية متطلبات الأسواق العالمية، يمكّن البرنامج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق الدولية، وبالتالي تحسين سلامة الأغذية وتعزيز القيمة المضافة وزيادة القدرة على الصمود على الصعيد الاقتصادي.

84 - ولدعم البلدان في إكساب المنظومات الغذائية القدرة على التكيف مع المناخ، تقوم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتنسيق تحالف المنظومات الغذائية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، الذي انبثق عن مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021. ويدعم برنامج توسيع نطاق الطموح المناخي بشأن استخدام الأراضي والزراعة من خلال المساهمات المحدَّدة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة، أكثر من 20 بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

(34) FAO, "Achieving Goal 2 without breaching the 1.5 °C threshold: a global roadmap, part 1 – how agrifood systems transformation through accelerated climate actions will help achieving food security and nutrition, today and tomorrow" (Rome, 2023).

(35) المجالات العشرة هي: الثروة الحيوانية؛ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ والمحاصيل؛ وإتاحة نظم غذائية صحية للجميع؛ والغابات والأراضي الرطبة؛ والتربة والمياه؛ وفاقد الأغذية والهدر الغذائي؛ والطاقة النظيفة؛ والسياسات الشاملة للجميع؛ والبيانات.

في تحويل خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً إلى خطوات عملية ضمن منظومات الأغذية الزراعية التي تعزز القدرة على التكيف وتقلل من انبعاثات غازات الدفيئة.

85 - وتسعى شراكة الأغذية والزراعة من أجل التحول المستدام المتعددة أصحاب المصلحة التي أطلقتها رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2022 إلى زيادة كمية ونوعية التمويل المناخي لتحقيق تحول منظومات الأغذية الزراعية.

86 - وتعزز الشراكة العالمية من أجل التربة الإدارة المستدامة للتربة بهدف تحسين صحة نصف تربة العالم بحلول عام 2030. ويجمع الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة بين الأطراف الفاعلة العالمية لتحسين استخدام المياه في الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

87 - وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية في وضع قواعد تنظيمية دولية لصيد الأسماك. واعتمد الفريق العامل المخصص المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والمعني بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، خلال دورته الخامسة المنعقدة في كانون الثاني/يناير 2024، توصيات يجري تقييمها من قِبل المنظمات الثلاث على مدى دورة مدتها أربع سنوات.

88 - وأُنشئ فريق التركيز المشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأغذية والزراعة المعني بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لأغراض الزراعة الرقمية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لإطلاق الإمكانات التحولية للتكنولوجيات الرائدة في مجال الزراعة. ويعمل الاتحاد، من خلال مبادرات مثل القرى الذكية والجزر الذكية، على تعزيز الربط الرقمي والتدريب الموجه نحو السوق في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ لمساعدة صغار المزارعين، وخاصة النساء، على الالتحاق بالاقتصاد الرقمي وزيادة صمود سبل العيش في المناطق الريفية. وتمكّن المبادرات المزارعين من استخدام أدوات الزراعة الرقمية، والوصول إلى التجارة الإلكترونية والتمويل، وإدارة المخاطر المناخية من خلال التنبيهات الآنية، وهو ما يحقق دمج تلك التدابير في المنظومات المحلية ويدعم بناء القدرات.

89 - وتُشكِّل مبادرة تسخير الذرّة من أجل الغذاء (Atoms4Food) مبادرة شاملة مشتركة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة تهدف إلى مساعدة البلدان على التصدي للجوع المتزايد وتعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة الوصول إلى الأدلة العلمية لإرشاد عملية صنع السياسات الزراعية والتغذوية. ويدعم مركز التقنيات النووية في الأغذية والزراعة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيز القدرات التقنية للبلدان على استخدام التقنيات النووية التحليلية المتقدمة والتقنيات المرتبطة بها.

90 - وتهدف مبادرة الالتزام بتنمية المساواة (Equality Grow to Commit) التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة في عام 2024 إلى تعزيز منظومات الأغذية الزراعية للمرأة من خلال الاستثمارات والسياسات والإجراءات والشراكات. وتتضمن المبادرة دعم المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في 10 بلدان على الأقل بحلول عام 2030، وزيادة المشاريع التي تحدث تحولاً على الصعيد الجنساني بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2030، وتحسين البيانات الجنسانية من خلال نطاق جديد ضمن قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة بحلول عام 2026.

91 - والتحالف المعني بالغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة هو شراكة عالمية تجمع بين الحكومات ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية لدعم البلدان في تحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة وإنهاء العمل القسري وأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر وجميع أشكال عمل الأطفال. ومن خلال تعزيز العمل اللائق والقضاء على عمل الأطفال، يساعد التحالف على إنشاء منظومات زراعية غذائية مستدامة وتحسين الأمن الغذائي، مع اعتماد البلدان الرائدة خرائط طريق لتسريع وتيرة التقدم[36].

92 - وتركز المبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب، التي تشارك منظمة الأغذية والزراعة في عضويتها، على خلق فرص عمل جيدة، لا سيما في المناطق الريفية، لتعزيز الأمن الغذائي. ومن خلال تعزيز العمل اللائق ودعم المشاريع والتعاونيات التي يقودها الشباب، فإنها تحسِّن الإنتاجية والدخل وإنتاج الغذاء، مما يساهم في تحقيق الهدفين 2 و 8 من أهداف التنمية المستدامة.

93 - واستهدف مؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو الذي عقد في باريس يومي 27 و 28 آذار/مارس 2025 وضع التغذية في قلب مجالات الاهتمام العالمية المتعلقة بالتنمية والتوصل إلى التزامات سياسية ومالية بمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. وقد تم تسجيل أكثر من 400 التزام على منصة إطار المساءلة في مجال التغذية، والتزم المجتمع الدولي مالياً بمبلغ 27,55 بليون دولار لدعم الإجراءات المتعلقة بالتغذية[37].

94 - وتعمل المنتديات الحضرية العالمية كمنصات لأصحاب المصلحة المتعددين لصياغة السياسات ونشر الابتكارات وبناء القدرات التي تهدف إلى تحقيق تحول المنظومات الزراعية والغذائية، مع التركيز على معالجة التنمية الحضرية والأمن الغذائي. وتدعو هذه المنتديات إلى النهوض بمنظومات زراعية غذائية فعالة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة تدمج المناطق الحضرية والريفية بفعالية.

95 - وكان المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بمثابة منصة لدعم إصلاح الهيكل المالي الدولي ومعالجة تحديات التمويل التي تعيق الاستثمارات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك من حيث صلة الإصلاح بالأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، أحاط المؤتمر علما، في التزام إشبيلية، بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية المستورِدة الصافية للأغذية في زيادة قدرتها على الصمود في وجه عدم الاستقرار الغذائي الحاد. وأكد أيضاً ضرورة إقامة بيئة سياساتية مواتية تيسر الاستثمار الخاص في الزراعة والنظم الغذائية، والدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمارات الخاصة وتحصينها من المخاطر.

96 - وفي مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، اعتمد المشاركون إعلانا سياسيا دعوا فيه إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وجماعية لضمان استدامة مصايد الأسماك ونظم تربية الأحياء المائية، معترفين بأنها ركيزة أساسية لاقتصاد المحيط وأنها توفر سبل العيش والفرص الاقتصادية والأمن الغذائي والتغذية للملايين في جميع أنحاء العالم. وجرى في المؤتمر أيضاً تخصيص حلقة عمل من أجل المحيط لموضوع تعزيز دور الغذاء المستدام المستمد من المحيط للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

(36) انظر www.fao.org/rural-employment/partnerships/alliance-8.7/en.

(37) انظر https://nutritionforgrowth.org/pr-en-n4g-2025.

97 - وسيكون مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ساحة مهمة لإحراز تقدم في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وسيعمل مؤتمر القمة على تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة المستمرة، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية، وتعزيز الالتزامات بالحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز الزراعة والمنظومات الغذائية المستدامة والشاملة للجميع والقادرة على الصمود، والقضاء على الجوع.

98 - وتحتل الزراعة والمنظومات الغذائية مكاناً بارزاً في برنامج العمل الذي وضعته رئاسة الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيسعى المؤتمر، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، إلى زيادة تعزيز الجهود التي تبني القدرة على الصمود وتُنجز العمل المناخي مع إعطاء الأولوية لاحتياجات صغار المزارعين والنساء والشباب والشعوب الأصلية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

99 - تشهد بيئة التجارة الدولية تغيرات كبيرة ذات آثار عميقة على الأمن الغذائي والتغذية وقدرة منظومات الأغذية الزراعية على الصمود. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة ومنسقة ومستديمة وملائمة للاستفادة من التجارة كمحرك للتنمية المستدامة والتخفيف من آثار الأزمات العالمية المتصاحبة.

100 - وربما تود الحكومات وشركاؤها في التنمية النظر فيما يلي:

(أ) التعجيل بتحول منظومات الأغذية الزراعية بحيث تصبح أكثر كفاءة واستدامة وشمولا للجميع وأكثر قدرة على الصمود، بطرق منها التعامل مع المخاطر النُظمية بتدابير سياساتية أكثر تنسيقاً وتكاملا؛

(ب) التشجيع على اتباع نُهج نُظمية ومتكاملة على جميع المستويات لإتاحة واستهلاك غذاء صحي ومغذٍ وميسور التكلفة، بوسائل منها دمج منظومات الأغذية الزراعية في الإجراءات المندرجة في إطار اتفاقيات ريو الثلاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتصحر، على التوالي، وتيسير الترابط بين الغذاء والعلم والمناخ؛

(ج) إعادة التأكيد على الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي وشامل للجميع وقائم على قواعد، تكون في القلب منه منظمة التجارة العالمية . ويُعد وجود بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية أمر ضروري لاستقرار أسواق الأغذية الزراعية والاستثمارات الطويلة الأجل؛

(د) خفض تكاليف التجارة عن طريق معالجة الحواجز غير الجمركية من خلال زيادة المواءمة والاعتراف المتبادل بالمعايير وتعزيز الشفافية، وكذلك عن طريق تقليل التحديات التي يطرحها تصاعد التعريفات الجمركية أمام تحقيق القيمة المضافة في الزراعة في البلدان النامية، وهو أمر ضروري لتعزيز اندماج الأسواق. ويمكن للاستثمارات الموجهة لأغراض محددة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتنمية القدرات والامتثال للمعايير أن تدعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في تيسير إجراءات الحدود، وتلبية متطلبات سلامة الأغذية وإمكانية تتبعها وتعزيز مشاركة صغار المزارعين في الأسواق العالمية؛

(هـ) تعزيز قدرة الأسواق العالمية على توفير حواجز لامتصاص الصدمات. فالسياسات التجارية المنسقة ينبغي أن تكون مدعومة بنظم الإنذار المبكر وشفافية السوق. ومن خلال تحسين توافر المعلومات الموثوقة المتعلقة بالسوق وإمكانية الوصول إلى تلك المعلومات، تساعد الشفافية على استقرار الأسعار والحد من مخاطر التقلبات الشديدة في السوق؛

(و) توسيع نطاق الاستثمارات في الابتكار التكنولوجي والبنية التحتية الرقمية، وتنمية القدرات والابتكار لضمان شمول الجميع، لا سيما لفائدة صغار المزارعين والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة. فهذه الابتكارات حيوية لتكييف منظومات الأغذية الزراعية مع المناخات المتغيرة ومتطلبات السوق المتطورة، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي على نطاق عالمي؛

(ز) تعزيز شفافية أسواق السلع الغذائية الزراعية والرقابة عليها لمعالجة الأثر السلبي المحتمل لتغول القطاع المالي؛

(ح) دعم المشاركة في التجارة على نحو شامل للجميع، بوسائل منها اتخاذ تدابير لتمكين صغار المزارعين والنساء والشباب من الوصول إلى الأسواق والاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. ويمكن لخطط إصدار شهادات الاستدامة والهياكل التعاونية وبناء القدرات لأغراض محددة أن تعزز إدماج أصحاب المصلحة الضعفاء في تجارة الأغذية الزراعية العالمية؛

(ط) دعم صناعة الألياف الطبيعية من خلال الاتفاقات التجارية وتوفير الإعانات والحوافز للممارسات المستدامة؛

(ي) الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالأغذية الزراعية من خلال اعتماد ممارسات مستدامة عصرية (منخفضة الانبعاثات وعديمة الانبعاثات) والقضاء على إزالة الغابات الناتجة عن التغير في استخدام الأراضي. ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من إتاحة إمكانية التتبع للجميع التي تحافظ على وصول صغار المزارعين إلى الأسواق، لا سيما من خلال المبادرات العامة الوطنية التي تعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص؛

(ك) تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ من خلال تحليل سلاسل القيمة الزراعية من منظور التجارة والمناخ معاً، من أجل تحديد تحديات وفرص التكيف مع تغير المناخ تحديدا أفضل؛

(ل) تعزيز الاتساق السياساتي بين السياسات التجارية والبيئية والتغذوية لضمان دعم التجارة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الغذائية الصحية، وإدراج أحكام بيئية في الاتفاقات التجارية، وتعزيز التنظيم المحلي؛

(م) تقوية الآليات المؤسسية وآليات الحوكمة لدعم التخطيط والتنفيذ المتسمين بالطموح والاتساق وشمول الجميع. فهناك حاجة إلى حوكمة منصفة لمنظومات الأغذية الزراعية لزيادة احتضانها والمساءلة عنها وتوسيع نطاق النتائج؛

(ن) إشراك جميع الجهات الفاعلة ومعالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، من خلال دعم صغار المنتجين، لا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات العرقية وغيرهم من السكان الذين يعيشون ظروفاً هشة وتمكينهم من الإسهام في عمليات صنع القرار والابتعاد عن ظروف العمل غير المستقرة؛

(س) تعزيز الشراكات لتعبئة استثمارات عامة وخاصة أكبر وأكثر فعالية في البلدان النامية من مصادر متعددة. وينبغي إنشاء نماذج تعاون معززة بين جهات التمويل الرئيسية لمنظومات الأغذية الزراعية من أجل الحد من مخاطر الاستثمارات من خلال المعارف والخبرة التقنية والابتكار.